

اثر الفساد على حقوق الإنسان بما أن الفساد ينتشر في الدولة مع محدودية النزاهة فيها فان ذلك سوف يؤدي إلى انتهاك الت ازم الدولة بحقوق الإنسان الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضع السياسات الفعالة والبرامج الهادفة إلى حماية وتعزيز تلك الحقوق ، مما يدفعنا إلى بيان مدى العالقة بين الفساد وحقوق الإنسان فالمالحظ أن ظاهرة الفساد تقل في حالة احم حقوق الإنسان و ان جميع تلك الحقوق تتعرض للانتهاك حيث يستشري الفساد وعلى ذلك فان انتشار الفساد يفرض تقييد الحقوق حول موارد الدولة عن مسار استخدامها في الشأن العام، وعليه ضوء ذلك فان أول اللتزام هو الاحترام والذي يتطلب على الدولة الامتناع عن أي إجراء قد يحرم الأفراد من التمتع بحقوقهم أو قدرتها على تلبية تلك الحقوق من خلال جهودها. أما ثانيهما : اللتزام بالحماية فيتطلب من الدولة منع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أط ارف ثالثة. التي يجب أن تمنع وقوع ضرر ال يمكن إصلاحه أما ثالثهما اللتزام بالوفاء : هو تحقيق تلك الحقوق بشكل كامل وعدم انتهاك أي حق من تلك الحقوق . فإن اللت ازم بالوفاء حقوق الإنسان يتطلب من الدول اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن الشعوب الخاضعة لواليته لتلبية احتياجاتهم الأساسية والاجتماعية وكذلك الاحتياجات الاقتصادية مثل الحصول على الغذاء والمياه والتعليم وأيضا الحقوق المدنية والسياسية مثل 1 الحق في انتخابات نزيهة أو الحق في الحصول على مساعدة قانونية. وعلى ضوء ذلك فان على كل شخص مسؤوليات تجاه احم حقوق الإنسانية الآخرين . فيأتي الفساد ويؤثر على تلك الحقوق، ومن ثم فإن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان مت اربطان إلى حد كبير، ويعوق كامل تحقيق هذه الحقوق من قبل المستفيدين. كما انه يعيق التنمية ويهدم هبة القانون، ر لحقوق الإنسان عندما مباش ا على ضوء ما تقدم نجد أن الفساد يمكن أن يشكل انتهاكا يكون القصد منه على وجه الدقة التي : 1 - تقييد تلك الحقوق والتمتع بها، فكلما ضعفت حقوق الإنسان كلما ازدادت فرص الفساد، 3 - وأيضا قيام أصحاب السلطة والنفوذ بتقديم الخدمات والتي تعد من الحقوق الطبيعية لتلك الحقوق ولكنها تؤدي بنتائجها الخطيرة لإنسان على القيام بأفعال قد ال تعد انتهاكا إلى انتهاكها، كإقدامهم على استيفاء بعض الرسوم مقابل الخدمات التي يقدمونها للأفراد كبيرة للقائمين على وهي بالأساس مجانية يتم توفيرها من قبل الدولة إذ يوفر هذا فرصا توفير تلك الحاجات وتلبية تلك الحقوق على استغلال مناصبهم ومواقعهم لتحقيق غايات 1 غير مشروعة. 1 - يدمر الفساد شرعية الأنظمة التي تؤدي إلى خسارة الدعم العام والثقة لمؤسسات الدولة والحكومة. 2 - ويؤثر الفساد على قدرة الدولة على حماية الت ازماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والوفاء بها وتقديم الخدمات ذات الصلة ، في البلدان التي يسود فيها فساد الحكومات والنظم القانونية وبما أن هذا الفساد عادة رسمية مشابهة للمافيا تعمل ضد المصلحة العامة حيث أن جرائم الفساد لم تبقى قاصرة على الشأن المحلي بل أصبحت من الجرائم عبر الوطنية 1 ، إذ كلما ازداد حجم الفساد قل التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المنصوص عليها دستوريا وبما أن الفساد أفة تصيب كل